

## بين الواقع والوئاع .. جدل فلسطيني حول أفاق ومقومات تحقيق البرنامج الوطني

كتبت نائلة خليل:

القيادة الفلسطينية.

بعد نحو ثلاثة وثلاثين عاماً على تبني منظمة التحرير الفلسطينية رسمياً البرنامج الوطني "المرحلي" للحركة الوطنية العام ١٩٧٤، ثم إعادة التأكيد عليه كبرنامج "إستراتيجي" في العام ١٩٨٨، وفي ظل عدم تحقق أي بند من البرنامج، تطوف اليوم على السطح العديد من الأسئلة الملحة، حول مدى واقعية البرنامج الذي شكل حتى اليوم سقف المطالب الفلسطينية.

حق تقرير المصير وإقامة دولة ضمن حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، وحق العودة إلى الديار التي هجر منها اللاجئين، أضلاع ثلاثة تشكل محددات البرنامج الوطني الفلسطيني، وتستند إلى قرارات "الشرعية الدولية"، لكنها تعيش اليوم أصعب ظروفها نظرياً وواقعياً، فعملية تغيير الواقع على الأرض من قبل الاحتلال الإسرائيلي تتواصل اليوم على قدم وساق، وموازين القوى الدولية لا تزال لغير صالح الفلسطينيين، لكن ما يزيد الأمر سوءاً هو تردي الوضع الفلسطيني الداخلي من اقتتال دموي لا يهدأ إلا ليشغل مجدداً بضراوة أكبر، فضلاً عن ضعف القيادة الفلسطينية الذي يصفه الفلسطينيون أنفسهم بأنه ضعف بات يهدد بنشوء حالة "فراغ قيادي"، خصوصاً بعد أحداث غزة.

### برنامج ينتمي إلى الماضي

إذن، هل لا يزال البرنامج الوطني الفلسطيني "واقعيًا"، بمعنى القابلية للتحقق، بعد أن تضاعفت المستوطنات مرات ومرات، وبعد إقامة جدار الفصل العنصري، وترسيم نظام الكانتونات مقطع الأوصال في الأراضي الفلسطينية؟ حسب حسن خريشة، نائب رئيس المجلس التشريعي، فإن "البرنامج الوطني اليوم، غير قابل للتحقق، بل ويمتد تحقيقه"، ويصفه بأنه "شكل من أشكال الماضي، فالإسرائيليون لا يعترفون به، والفلسطينيون والعرب عموماً غير قادرين على تحقيقه".

ويبرر على ذلك قائلاً: العرب ساهموا في تخفيض سقف التوقعات الفلسطينية، ودخلوا في مرحلة طرح مبادرات جديدة، مثل مبادرة السلام الأخيرة، التي تنص على أن السلام خيار إستراتيجي واحد ووحيد للشعب الفلسطيني، ولا يريدون خياراً آخر، ويتحدثون علانية اليوم عن قبول إسرائيل لتصبح جزءاً من المنطقة العربية. ويقول خريشة: لم يبق من البرنامج، على تواضعه، شيء بعد ثلاثة وثلاثين عاماً، فإسرائيل نجحت في تقليص سقف التوقعات الفلسطينية عبر بناء الواقع على الأرض، وفي المقابل لا توجد سلطة فلسطينية أو إرادة عربية لفرض الحقائق على الأرض، بل على العكس يوجد حصار دولي خانق على السلطة، والقيادة الفلسطينية أثبتت عجزها، والساحة الفلسطينية اليوم تشهد صراع نخب سياسية على سلطة وهمية.

### برنامج واقعي .. ولكن!

غير أن المحلل السياسي أنطون شلحت، يرى أن هذا البرنامج "لا يزال واقعيًا، بل دليل أن ما يجري الحديث عنه الآن يتلخص بشعار دولتين لشعبين"، مؤكداً أن مدى واقعية تنفيذ "ترتبط بالمانخ السياسي، المحلي والدولي والعالمي، وبالوقائع الميدانية".

ويعتبر المحلل والكاتب السياسي هاني المصري، أن "البرنامج الوطني واقعي، لكنه اليوم في دائرة خطر تؤدي إلى تراجع تمهيدا لضياحه لو استمر الأمر كما هو عليه". ويعزو المصري الوضع الخطير للبرنامج الوطني إلى "غياب أربعة أركان أساسية للبرنامج، تتمثل في: أولاً، عدم وضوح الأهداف الوطنية التي أصبحت محل خلاف بين الفصائل الفلسطينية، فلم يعد واضحاً إن كان المطلوب دولة إلى جانب إسرائيل، أم دولة تنهي إسرائيل، أم دولة ثنائية القومية، وهل الدولة الفلسطينية المطلوبة بحدود معدلة أم على حدود الرابع من حزيران ذاتها".

والنقطة الثانية، حسب المصري، "تتلخص بالخلاف الداخلي الشديد حول الإستراتيجية والخطط الكفيلة بتحقيق الأهداف الوطنية، حيث يبرز اتجاهان: الأول يدعو إلى المفاوضات من أجل المفاوضات، والثاني يدعو إلى المقاومة مع أنه لا يمارسها، حيث تحولت إلى أسلوب من الصراعات الداخلية للحصول على حصة أكبر من السلطة والقرار الفلسطيني، وغياب نهج مقاومة مستمر مسلح أو شعبي".

ويضيف: أما الركن الثالث فيتمثل في عدم تنظيم الشعب وتعبئته، في حين يتمثل الركن الرابع في غياب

### لحركة "حماس" رأي آخر

لحركة "حماس"، التي لم تكن قد ولدت بعد في العام ١٩٧٤، رأي آخر، ليس فيما يتعلق بواقعية البرنامج وأفق تحقيقه، وإنما في البرنامج ذاته.

يقول أيمن طه، المتحدث باسم حركة "حماس" في قطاع غزة: البرنامج الوطني الفلسطيني لم يكن عليه إجماع في تلك الفترة، ومنذ الإعلان عنه حدثت تغيرات وتطورات عدة، أهمها اتفاقية أوسلو، وتغيير الميثاق الوطني الفلسطيني، وولادة فصائل فلسطينية جديدة مثل "حماس" والجهاد الإسلامي، لذلك يجب الرجوع حالياً إلى وثيقة الوفاق الوطني الفلسطيني.

### برنامج واقعي .. وإستراتيجية مرتبكة

في المقابل، يرى أحمد غنيم، عضو المجلس الثوري لحركة "فتح"، وأحد أبرز قيادي "الجيل الشاب" في الحركة، أن "المشكلة لا تكمن في أهداف البرنامج وبنيتها، وإنما في الإستراتيجية التي كان يفترض أن تخدم تحقيق البرنامج، والتي عانت من ارتباك شديد".

ويؤكد غنيم أن "البرنامج الوطني الفلسطيني هو البرنامج الواقعي الوحيد الممكن تحقيقه، وتحت سقفه لا يوجد برنامج واقعي، وما فوق سقفه المحدد ضرب للشرعية الدولية، وهذا أيضاً طرح غير واقعي".

ويستدرك قائلاً: غير أن المشكلة تكمن في الأدوات الخاطئة والعاجزة عن تحقيقه، لافتاً إلى أن هذا البرنامج "مر بمراحل عدة، وتطور إلى أن وصل لشكله النهائي في العام ١٩٧٤، ليصبح الجدار الأخير لأي تطور يأخذ أبعاداً تنازلية، جغرافية أو سياسية، وأي اقتراح بعده سيفني القدرة على قيام كيان فلسطيني ممكن تحت مسمى دولة بمعناها الحديث والبسيط".

ويحمل غنيم مسؤولية عدم تنفيذ البرنامج حتى اليوم، إلى "الإستراتيجيات المرتبكة عربياً وفلسطينياً، والتي اكتفت بالإعلان عن حق كفلته قرارات الشرعية الدولية فحسب، ولم تقم بعد ذلك بأي استعداد ومقاومة، ما حال دون تنفيذ البرنامج حتى اليوم".

ويقول: بعد إعلان الرباط، نام العرب، ولم يتم القول للعالم إن هذه الإستراتيجية غير مفتوحة الزمن، وإذا لم تستجب إسرائيل، فهناك بدائل لتحقيق الحق بوسائل أخرى، حيث لم يتم العمل فلسطينياً وعربياً على هذه البدائل، التي تتطلب استعداداً على كل المستويات.

ويتابع: السياسة العربية كانت، ولا تزال، منذ الإعلان عن البرنامج الوطني الفلسطيني، تنتظر المبادرات الخارجية لتحريك القضية السياسية، ولاحقاً بعد إنشاء السلطة الفلسطينية في العام ١٩٩٤، الشيء ذاته تكرر، وبقيت القيادة عربياً وفلسطينياً ذات طابع انتقاري.

### غياب القيادة يهدد البرنامج

والحديث عن البرنامج الوطني ومدى واقعيته، ولماذا تأخر تنفيذه أكثر من ثلاثة عقود، بقود بشكل "عفوي" لنقاش دور القيادة الفلسطينية التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تبني البرنامج، وكذلك عن عدم تنفيذه حتى اللحظة.

لكن القيادة الفلسطينية، وحسب أكثر من رأي، باتت تعيش أصعب مراحلها على مدى تاريخ القضية الفلسطينية، وفيما يرى بعض قادة الفصائل أن هناك ضعفاً في القيادة الفلسطينية حالياً، يؤكد آخرون وجود فراغ في موقع القيادة لا يمكن تجاهله، وتبرز دلائل هذا الفراغ في حالة الانقسام السياسي والجغرافي بعد أحداث غزة، وفي "هجرة" قادة الفصائل إلى العواصم العربية عند استعصاء أي مازق بحثاً عن حل، وكان لسان حالهم يقول "نريد أباً وعواناً لأننا لا نملكه في أرضنا".

ويقول خريشة: حالياً، لا يوجد قائد فلسطيني، ويجب الاعتراف أن لدينا أزمة قيادة، والموجودون الآن هم قيادة مرحلة، وعلى الرغم من ذلك لا يستطيعون إخراجنا من الأزمة التي نعيش.

ويتفق المصري مع هذا الرأي، مؤكداً أن "غياب قيادة فلسطينية لا يعود إلى انقسام المركز القيادي الفلسطيني إلى مركزين على الأقل، حكومتان ورئاسة أو "فتح" و"حماس"، بل إلى أن المركز الواحد ذاته يفقد إلى وجود سياسة واضحة، ويعتمد على ردة الفعل".

ويضيف: القيادة الفلسطينية الحالية لا تعترف بان سياستها غير مقنعة، وترفض الاعتراف بفشل اتفاق أوسلو، ولا تزال تصر على الركض وراء سراب المفاوضات.



(ا ف ب)

فلسطينيون يحيون ذكرى حرب حزيران.

والانتصار في معركة فرض عودة اللاجئين للعيش ضمن "الدولة اليهودية".

ويعتبر شلحت أن "التحدي الأخطر في تنفيذ البرنامج الوطني يتمثل بالوقائع الميدانية التي تخلقها إسرائيل منذ أربعة عقود، وما يميزها من مشاريع ضم واسعة للأراضي الفلسطينية وتشديد اللقضة العسكرية".

وما يزيد هذا العامل تعقيداً أن المستوى العسكري الإسرائيلي يهيمن على المستوى السياسي، والوظيفة الأبرز للجيش الإسرائيلي على مدار العقود الماضية تتلخص بالعمل لمصلحة "دولة المستوطنين"، وضرب قرارات الحكومة بعرض الحائط، كما تؤكد مؤسسات حقوقية إسرائيلية، مثل "بتسيلم" و"يوجد قانون"، ما يعني من الناحية العملية تدمير البرنامج الوطني الفلسطيني بأكمله.

ويقول شلحت: يملك الجيش الإسرائيلي الذي تولى إليه مهمة خلق وقائع جديدة على الأرض أجندة خاصة لا تخضع للمستوى السياسي، وتطبق بغض النظر عن خلفية وزير الدفاع؛ سواء أكان عسكرياً أم سياسياً.

ويؤكد أن "ما ينفذه الاحتلال من وقائع ميدانية توجي بشكل كبير بأن هناك محاولات إسرائيلية لتضييق حدود دولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة مستقبلاً، وفي حال تم التوصل إلى تسوية إسرائيلية فلسطينية، فإن أي شيء ممكن باستثناء وجود دولة فلسطينية مستقلة بالمعنى الحرفي للكلمة، وهذا يحد ذاته محاولة لنسف البرنامج الوطني".

ولا يتفق المصري مع ما سبق، معتمداً في رأيه على أمرين: الأول أن الوقائع التي يقوم الاحتلال بمحاولة فرضها لا تعني أنها شرعية بأي حال، وثانياً: أن إسرائيل أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك أن المستوطنات ليست ثوابت، ويمكن تفكيكها كما حصل في قطاع غزة العام ٢٠٠٥، حيث جرى تفكيك ١٨ مستوطنة، وإخلاء جميع المستوطنين من القطاع، وسقطت مقولة شارون أن "نيتساريم تعادل تل أبيب".

وينطلق غنيم في تحليله من رفض التسليم بما يرصده المراقب للمشاهد العام الفلسطيني من الخارج، معتبراً أن "المراقب يخلص إلى نتيجة مفادها أن البرنامج الوطني غير قابل للتحقيق، وبخاصة بعد كل ما صنعه إسرائيل من وقائع ميدانية على الأرض، من جدار، ومستوطنات، والتغيير الذي أحدثته إسرائيل على الصعيد الجغرافي

وينطلق غنيم من توصيف آخر للقيادات الفلسطينية الحالية، معتبراً إياها "قيادات انتقارية خطابية، تقول للجمهور ما يجب أن يسمعه، ولا تملك رؤية إستراتيجية تقود إلى تحقيق الأهداف"، مع تأكيد على "وجود أزمة قيادة ووعي عام لتفويض قيادة".

ويقول: النظام السياسي في أسوأ مراحل ضعفه، وإرادته مستلبة إقليمياً ودولياً، إنه نظام ضعيف وإن علا صوت الخطاب، سواء من قبل "فتح" و"حماس" أو الرئاسة والحكومة.

ويلخص غنيم مظاهر ضعف النظام السياسي الحالي، بموافقته على معالجة قضيته من ناحية أمنية فقط، موضحاً أن "الفصائل الفلسطينية تذهب إلى مصر في ظل ضياقة المخابرات المصرية لمعالجة القضايا من بعد أممي، وحتى العلاقة مع الولايات المتحدة هناك جنرال أميركي لمتابعتها دائماً، وعادة ما يكون هناك اهتمام كبير من الجانب الفلسطيني بما سيقوله مثل هذا الخبر الأمني". ويردف قائلاً: الساحة السياسية الفلسطينية أصبحت ملعباً لكن من دون قواعد، والفضوى الأمنية التي نعيش هي نتاج الفضوى السياسية.

### وقائع ميدانية إسرائيلية لنسف البرنامج

ولعل ما يقوم به الاحتلال الإسرائيلي من خلق وقائع ميدانية على الأرض بهدف فرض أمر واقع والتعاطي معه بوصفه من المسلمات التي تحسم مسبقاً نتائج أية مفاوضات نهائية مع الجانب الفلسطيني، يعقد الطريق أكثر أمام آفاق تحقيق أهداف مثلث البرنامج الوطني بأضلاعه الثلاثة: الدولة، العودة، تقرير المصير.

وربما يدفع ذلك الكثيرين للتساؤل عن معنى قيام دولة في حدود ١٩٦٧ مع وجود نحو نصف مليون مستوطن ينتشرون في ١٧٦ مستوطنة رئيسية تضاهي بعضها المدن الإسرائيلية مساحة، فضلاً عن عشرات البؤر الاستيطانية، إلى جانب الجدار الذي يمتد بمساحة ٦٢٠ كم في الضفة الغربية، بعد أن صار ١٦٥ ألف دونم من الأراضي، إضافة إلى انتشار أكثر من ٥٠٠ حاجز عسكري إسرائيلي ثابت ومتنقل، ما جعل القرى والمدن تحاكي الكانتونات في جنوب إفريقيا في القرن الماضي، في وضع أشبه بخلق نظام فصل عنصري على الطريقة الإسرائيلية، ناهيك بالطبع عن التساؤلات المتعلقة بإمكانية قيام الدولة الفلسطينية مع